ظاهرة الغلاء: در اسة عقدية

د. يوسف الزبوت*

تاريخ وصول البحث: 2010/2/21م تاريخ قبول البحث: 2012/8/23م

لخص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الرؤية العقدية الإيمانية لظاهرة الغلاء, باعتبارها مشكلة معاصرة, وبيان التفسير العقدي لها, وفق رؤية علمية منهجية موضوعية, تكشف عن أسباب الغلاء المادية والروحية, وتوفق بينها, وقد أظهر البحث تميز العقيدة الإسلامية في نظرتها للأشياء, وتفسيرها للظواهر والأحداث, وعلاجها للمشكلات على اختلاف أنواعها. ويوصي الباحث بضرورة الالتزام بالمنهج الرباني, والتمسك بالعقيدة الإيمانية والاحتكام للشريعة الإلهية.

Abstract

This research aims to exploring the theological perspective toward the phenomenon of high expenses in our present times. This research presents also the theological interpretations for this issue by depending on an objective and methodological view. It explains the material and spiritual reasons, which lead to unusual increase of prices with taking into consideration the theological reasons for this issue.

المقدمة:

يشهد العالم في هذه الحقبة الزمنية المعاصرة ظواهر متعددة في مختلف المجالات، منها ظاهرة الغلاء والارتفاع الفاحش في أسعار السلع والحاجات الاستهلاكية، حتى ضاق الناس من ذلك ذرعاً، وصار الحديث عن البيع والشراء، والغلاء والارتفاع المتزايد للأسعار الشغل الشاغل للناس بكافة شرائحهم الاجتماعية، ناهيك عن مظاهر الاهتمام الذي تبديه وسائل الإعلام على شكل ندوات، ومحاضرات، ولقاءات مع مفكرين ومحللين وباحثين اقتصاديين وغير اقتصاديين لبحث الأسباب والعوامل التي أدت وتؤدي إلى رفع الأسعار وزيادة ثمن السلع، وكذلك بحث الانعكاسات والنتائج السلبية التي خلفتها هذه المشكلة، ومن ثم البحث عن الوسائل والأساليب والطرق التي يمكن أن تسهم في الحد من هذه المشكلة والتخفيف من ويلاتها.

وقد غفل كثير من المنظرين والمفكرين والباحثين - ناهيك عن العامة من الناس - عن حقيقة هذه المشكلة وكيفية التعامل، الصحيح معها، وظنوها مجرد مشكلة ذات أبعاد وأسباب مادية بحتة، تتعلق بالكثرة السكانية، وقلة الموارد، والكوارث الطبيعية، وسوء الاستهلاك، وغير ذلك من العوامل المادية، التي لا شك أن لها تأثيرها ودورها في المشكلة، غير أن الأمر من وجهة نظر العقيدة الإسلامية لا تقف عند هذا الحد، ولا يصح تعليله وتفسيره بهذا التفسير المادي المحدود؛ فما يجري في هذا الكون من ظواهر مختلفة لا يقتصر على الأسباب والمسببات المادية فقط، بل هناك عوامل وأسباب معنوبة وأخلاقية، لها دورها وتأثيرها في صنع الأحداث. والعقيدة الإسلامية في نظرتها وتفسيرها للأمور واقعية،

273

^{*} أستاذ مشارك، جامعة اليرموك، كلية الشريعة.

وذات نظرة شمولية متكاملة، تجمع بين المادة والروح، أو المادي والمعنوي، ولا تفرق بين الأمرين، فتربط الأشياء بأسبابها الحقيقة كلها دون الاقتصار على جانب من الجوانب، أو على بعض الأسباب دون غيرها، كما تفعل كل الفلسفات والنظريات والمذاهب المادية، وغير المادية.

والغلاء أو ارتفاع الأسعار مشكلة معاصرة معقدة ظهرت نتيجة أسباب وعوامل أخلاقية معنوية روحية ومادية، لا يصح عزل بعضها عن بعض، أو إغفال بعضها وتحييده.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في ربط الناس الغلاء بالأسباب المادية البحتة، وبالقوانين الدنيوية الصرفة والظروف الطبيعية الخالصة، وعدم انتباههم للأسباب والعوامل المعنوية التي لا يقل أثرها المباشر عن أثر العوامل الأخرى، وغفلتهم عن القوانين والسنن الربانية، وهذه بحد ذاتها مشكلة كبرى في حياة الناس اليوم والواقع المادي المعاصر. ويمكن صياغة هذه المشكلة بالأسئلة الآتية:

- 1- ما هي أسباب الغلاء في ضوء العقيدة الإسلامية؟
- 2- هل يمكن النظر إلى هذه المشكلة من زاوبة واحدة فقط؟
 - 3- ما هي الآثار السلبية المترتبة على الغلاء؟
- 4- ما الأساليب والوسائل التي جاءت بها العقيدة لمواجهة هذه المشكلة؟

وسيقوم الباحث بالإجابة عن هذه الأسئلة من خلال مباحث الدراسة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة مما يأتى:

- طغيان النظرة العلمانية المادية الدنيوية المجردة لمشكلة الغلاء، وغياب النظرة ذات الروح الإيمانية والأخروية الدينية.
- تعلق الناس بالأسباب المادية الظاهرة للأشياء، واعتقادهم أنها السبب الأول والأخير في ظهور الحياة ومشكلاتها وظواهرها.
- تربط الإنسان بالله تعالى، الذي هو مصدر التأثير والمنع والعطاء، وأن حدوث الأشياء مرهون بمشيئته وقدرته وارادته وعلمه وحكمته تبارك وتعالى.
- تحذير الناس من الوقوع في المعاصي والآثام، والمخالفات الشرعية التي من شانها أن تؤثر في الأرزاق والآجال والموارد والنعم، وتعمل على ذهابها أو غلائها ورفع أسعارها، وذهاب بركتها.

هدف الدر اسة:

هدفت الدراسة إلى ما يأتى:

- الكشف عن الرؤية العقدية الإيمانية لظاهرة الغلاء، وتقديم التفسير العقدي لها، مبينة منهج العقيدة في التعامل مع هذه المشكلة ومثيلاتها،
- بيان الوسائل والأساليب والتدابير الوقائية والعلاجية التي جاءت بها العقيدة الإسلامية في مواجهه هذه 0 المشكلة.
- جعل الإنسان بعامة والمسلم على وجه الخصوص متصلاً بالله تعالى، وبالعقيدة الإيمانية الصحيحة، ومزودا بالنظرة الدينية السليمة لواقع المجتمعات في كيفية التعامل مع مشاكله جميعها.

_____د. يوسف الزيوت

الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة بهذا الطرح جديدة غير مسبوقة، بدراسات بحثية متخصصة، وذلك لأن ظاهرة الغلاء بهذه الصورة التي هي عليها اليوم، حديثة ومفاجئة، وتكاد تكون نادرة في حياة الأمم والشعوب، فلم تعرف الأجيال الماضية غلاء عاماً شاملاً لكل متطلبات الحياة بغير استثناء، ذلك أنَّ الغلاء كان يصيب سلعة من السلع أو مادة من المواد، بحيث لم يكن يشكل ظاهرة تستدعي البحث والدراسة ، ومن هنا فلم أجد سوى مقالات على صفحات الإنترنت أشبه ما تكون بالخواطر السريعة، وهذا ما يجعل هذه الدراسة متميزة متفردة من جهة، وضرورية من جهة أخرى.

منهج الدراسة:

يتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي القائم على وصف ظاهرة الغلاء وتحليلها وتقديم النصوص الشرعية الخاصة بمعالجة المشكلة، مبيناً البعد العقدي لها بهذا الخصوص.

خطة الدراسة:

تكونت الدراسة من مقدمة ومبحثين وخاتمة. في المبحث الأول: بيان أسباب مشكلة الغلاء، وآثارها السلبية، وفي بيان النظرة العقدية الدينية للمشكلة، وفي المبحث الثاني: بيان وسائل العقيدة في مواجهة الغلاء، والحد من ارتفاع الأسعار.

المبحث الأول: أسباب الغلاء وآثاره السلبية

يقوم نظام الكون والحياة على قاعدة الأسباب والمسببات، فما من مظهر من مظاهر هذا الوجود، أو ظاهرة من ظواهر النشاط البشري إلا ولها أسباب وعوامل شكلتها، وساهمت في ظهورها أو اختفائها. والأسباب التي جعلها الله تعالى أسباباً مؤثرة ليست نوعاً واحداً كما يظنه المفكرون والمنظرون الماديون الذين وقفوا عند ظاهر الحياة الدنيا، وفسروا كل مظهر يشاهدونه تفسيراً مادياً قاصراً، وأهملوا أو أنكروا وجحدوا، أو غاب عنهم أن الأسباب والمؤثرات إنما هي على نوعين: أسباب مادية، وأسباب روحية معنوية. وقد يجتمع النوعان معاً، وقد يستقل أحدهما في تشكيل ظاهرة من الأوضاع.

والعقيدة الإسلامية في تفسيرها الأشياء لا تقتصر على نوع دون آخر، كما تفعل النظريات والفلسفات العقلية البشرية المادية: سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو فكرية بل لها تفسيرها الشمولي الواقعي، فهي كما تفعّلُ قاعدة الأسباب المادية ولا تنكرها أو تقصيها أو تجحد دورها وتأثيرها، تجدها تلفت الأنظار إلى الأسباب والعوامل الروحية والمعنوية، وتدعو إلى مراعاتها وتحقيقها، وتنكر على من يلغيها أو يقلل من شأنها.

وغلاء الأسعار وارتفاع أثمان السلع والحاجات، وانتشار الفقر بين الناس فوق الحد الطبيعي المألوف الذي يجب أن تكون عليه، لا يخرج عن هذه القاعدة، فهو بلا شك ذو أسباب وعوامل، ومن الخطأ بمكان ربط الغلاء وارتفاع الأسعار وجوداً وعدماً بنوع واحد من الأسباب كما تفعل كل الفلسفات المادية والدينية على حدِّ سواء قديماً وحديثاً.

وفي هذا المبحث سأبين أسباب الغلاء بنوعيها في مسألتين، كالآتي:

المسألة الأولى: العوامل المادية لظاهرة الغلاء.

منذ عدة عقود والمنظرون الاقتصاديون والباحثون الاجتماعيون، يبحثون في المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم، في مجال الفقر والبطالة ونقص السلع وارتفاع الأسعار وتزايد مظاهر الغلاء، فيذكرون العوامل، ويضعون الخطط والتصورات لحل هذه المشكلات، وهم في كل ذلك لم يتجاوزوا دائرة المادة والعوامل المحسوسة المشاهدة والإدراك الحسي، فحصروا مشكلة الغلاء في عدة عوامل مادية بحته وهي:

العامل الأول: التضخم السكاني وشح الموارد ومحدوديتها.

يرى كثير من الناس: عالمهم وجاهلهم أن ازدياد عدد سكان الأرض وارتفاع نسبة المواليد، وشح الموارد الطبيعية وندرتها وعدم كفايتها، يشكل العامل المباشر والسبب الرئيس في بروز مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، بحيث يزداد مستوى الطلب على الحاجيات والموارد التي يحتاجها الإنسان لحفظ بقائه وضمان عيش كريم ومستوى من الرفاهية. ويرى هؤلاء المنظرون الماديون أن الوضع ينذر بالخطر الكبير على مستقبل العالم البشري، ذلك أنهم يتصورون عدم التناسب بين عدد الأكلين وبين ما يحتاجونه من مطالب، وأن هناك تفاوتاً هائلاً بين مقدار الطلب والعرض، وكان (مالثوس) وهو أحد أشهر هؤلاء، حيث ادعى أن التزايد السكاني أعظم بدرجة غير معقولة، من مدى قدرة الأرض على توفير مطالب العيش الكريم، لجميع أفراد المجتمع، فادعى أن سكان العالم يتزايدون بنسبة أو متوالية هندسية، بينما تزيد وسائل العيش ومقدرات الأرض التي يحتاجها الإنسان بنسبة أو متوالية حصابية محدودة. بمعنى أن قدرة الإنسان على التكاثر تخضع في نموها لمتوالية هندسية : (1، 2، 4، 8، 16، 2، 6)، 7، ...) وهذا سيفضي إلى الفقر والمجاعات وغلاء الأسعار وارتفاع الأثمان ونضوب الموارد، فراح يدعو إلى تحديد النسل وتنظيمه والحد من التوالد، وشعامات من شأنها التقليل من حجم المشكلة، فشجعوا على تأخير سن الزواج ووقروا كثيراً من وسائل منع الحمل، وشرعوا كل ما من شأنه أن يمنع خروج الإنسان إلى الحياة الدنيا.

والعقل والشرع معاً لا ينكران أن السعر والغلاء والرخص له ارتباط وثيق الصلة بقاعدة العرض والطلب، وأنه كلما زاد الطلب وقل العرض ارتفع السعر وغلا ثمن الأشياء، وأن زيادة عدد الناس يسهم في رفع أسعار الأشياء خصوصاً في باب الكماليات والحاجيات كما قرره علماء الاجتماع والاقتصاد، غير أن هذا التصور قاصر جداً ومحدود، فالإنسان ليس مجرد أداة استهلاك، بل هو أيضاً أداة إنتاج ونماء وحيوية وتنمية، وكلما زاد عدد أفراده وكثرت حاجاته ومطالبه أمعن في التفكير والاختراع والبحث والاستثمار والزرع والاتجار والتطوير. انظر مقدمة ابن خلدون ص 362-363 (1).

وهذه النظرة المادية يغيب عنها أن الله تعالى قدَّر في الأرض أقوات وأرزاق كل ما عليها من دواب وكائنات بشرية وغير بشرية في حاضرها ومستقبلها (١) قال تعالى: ﴿قُلُ أَنِنَكُمْ لَتَكُفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا وَغِير بشرية في حاضرها ومستقبلها (١) قال تعالى: ﴿قُلُ أَنِنَكُمْ لَتَكُفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيها أَقْوَاتَها فِي أَرْبَعَةِ أَيّامٍ سَوَاء لِلسَّائِلِينَ ﴾ (فصلت: 9-10) ، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللهِ رِزْقُها وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّها وَمُسْتَوْدَعَها كُلِّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (هود: 6) (2)، وأن للإسلام خططه ووسائله وأساليبه وتشريعاته في التغلب على مشكلة الفقر وغلاء الأسعار ، كما سأوضحه لاحقاً . ومما يؤكد خطورة هذا العامل وواقعيته ما تشير إليه الدراسات من أن الفجوة كانت بين أفقر خمس سكان العالم وأغنى خمس فيه سنة 1970م هي (1 :30)، وأصبحت في سنة 1990م (1 :60)، وزادت في سنة 2000م حتى وصلت إلى (1 :86)، وأن 3 من أغنياء أمريكا ثروتهم أكثر من أفريقيا التي بها 600 مليون نسمة (١)

العامل الثاني: الكوارث الطبيعية والحروب.

تعد الكوارث الطبيعية من الزلازل والبراكين والأمراض والجفاف وانحباس الأمطار والتصحر، والأعاصير، والحشرات كالجراد، والحرائق والرياح، والحروب وغير ذلك مما يتعرض له الإنسان – أحد أهم الأسباب المادية التي تضر بمقدرات الكرة الأرضية، وما يحتاجه سكانها في مجال الغذاء والشراب والمسكن والملبس وسائر حاجاته الأساسية والكمالية، مما يعمل على رفع الأسعار وغلاء الأثمان.

ولا شك أن العالم يشهد بين الحين والآخر بعض هذه الكوارث والنوازل، ولعل آخرها وأشهرها ما عرف بإعصار تسونامي في عام 2000م الذي خلف آثاراً سلبية خطيرة، وانتشار أمراض الأنفلونزا؛ والحرائق التي رافقت مواسم الجفاف، وكذلك الحرب المدمرة التي قامت بها أمريكا بمساعدة من الدول الغربية على العراق ومنطقة الشرق الأوسط. وتشير الإحصاءات إلى أنه في الغرب عامة يقع في كل عام 40 مليون جريمة إنسانية، و أن هناك جريمة قتل واحدة تقع في أمريكا كل 22 دقيقة، وحالة اغتصاب واحدة كل 5 دقائق، وحالة سرقة واحدة كل 49 ثانية، و 50 ألف جريمة سرقة تقع في أمريكا شهريا، و 2 مليون جندي طفل قتلوا في نزاعات مسلحة في الفترة من 99-2000م، وبحسب منظمة الصحة العالمية مات في سنة 200م بسبب الايدز 16 مليون إنسان ويحمل المرض في العالم حوالي 33 مليون انسان في العالم حال كان له – بلا شك – دور بالغ الأثر على أسواق السلع والحاجيات ورفع مستوى الأسعار، وبروز ظاهرة الغلاء على مستوى العالم التي يعاني من آثارها جميع سكان الكرة الأرضية اليوم.

فهذا عامل مادي لا يمكن تجاهله أو إغفاله فالعقل والشرع يقران به، ولكن المتربصون الذين يستغلون الأحداث والنوازل لتحقيق مطامعهم وزيادة ثرائهم على حساب غيرهم، فيعملون على رفع الأسعار وإشاعة الغلاء في الأسواق مستغلين الظروف والأحوال وحاجات الناس.

العامل الثالث: الإسراف في الاستهلاك.

الإسراف وتجاوز الحد المعقول، وسوء الاستهلاك في مظاهره الكثيرة، يعد عاملاً مادياً يسهم إسهاماً مباشراً في ارتفاع أسعار السلع، وغلاء ثمن الحاجيات التي بها قوام حياة الإنسان، فالملاحظ على إنسان هذا العصر أنه مقبل على استنزاف ملذاته الدنيوية بنهم وجشع وإفراط في جميع مظاهر نشاطه سواء في أفراحه أو أحزانه، فلا يحده حاد ولا يمنعه مانع، ويدفعه نحو ذلك ما يتعرض له من أساليب دعائية في مختلف وسائل الإعلام تغريه وتشجعه على الإسراف والتبذير والاستهلاك المفرط، وتحضه على تجاوز الحد المعقول في الانتفاع بكل ما هو متاح، في حين أنه مأمور عقلاً وشرعاً بالاعتدال والاقتصاد.

وقد صار مقياس الرقي والتقدم والحضارة في حياة الإنسان المعاصر هو مقدار ما يستهلكه من الماء والكهرباء، كما أشار إليه بعض المفكرين المعاصرين⁽⁶⁾ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحاجات وتفشي الغلاء في جميع مظاهر الحياة، بسبب هذا الإقبال المتزايد على الاستهلاك وحيازة الأشياء. ومما يدل على قوة هذا العامل أنه وعلى سبيل المثال، تشير الاحصاءات إلى إن حجم ما ينفق على الخمور والكلاب المنزلية في أروبا وأمريكا 200 مليار سنويا، بينما لا ينفق على التعليم والصحة والغذاء في الدول النامية سوى 19 مليار، و 200 مليار دولار سنويا يستنزفها التدخين من اقتصاد العالم⁽⁷⁾.

المسألة الثانية: التفسير العقدي لظاهرة الغلاء.

إن ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار مع كونها ذات أبعاد وأسباب مادية وعوامل اقتصادية كما سبق إلا أنها تارة تكون نتيجة حتمية، ومظهراً من مظاهر السنن الإلهية في الكون لخروج الناس عن شريعة الله تعالى، وطغيانهم وإغراقهم في الذنوب والآثام والمعاصي، وكفرهم بنعم الله، عقوبة إلهية وجزاء من جنس العمل. قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمُئِنَةً يَأْتِيها رِزْقُها رَغَدًا مِن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتُ بِأَنْعُم اللهِ فَأَذَاقَها اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (سورة النحل: 112)، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ (سورة النحل: 112)، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ (سورة إبراهيم: 7). وتكون تارة أخرى ابتلاء وتمحيصاً واختباراً للإنسان ليميز الله تعالى الخبيث من الطيب. قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخُوفُ وَالْجُوعِ وَنَقُصٍ مِنَ الْأَمَوالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِيرِ الصَّابِرِينَ ﴾ (سورة البقرة: 155).

والعالم اليوم يعيش حياة مادية صرفة، ولا يسمع الناس إلا لصوت المادة والحس والمشاهدة، وبالرغم من الشواهد الدالة على أن الوقوف عند تفسير مظاهر الحياة تفسيراً مادياً مجرداً بعيداً عن الروح والإيمان والعقيدة الدينية هو منهج مصادم للواقع ومنطق المادة نفسها، إلا أن الإلحاح على رفض التفسير الديني أو الروحي للأحداث وإقصائه، يجب أن لا يمنعنا من ضرورة التصدي للتيار المادي للحياة، ووجوب الكشف عن الوجه الآخر، أو التفسير غير المادي لما يصيب الإنسان من نوازل، فإن ما يلاقيه الإنسان في حياته مرتبط بسلوكه وأفعاله، وهو مسئول عنه ومجزي به، إن خيراً فخير وإن شراً فشر. قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُصِيبَةٍ فَيِما كَسَبَتُ أَيْدِيكُمْ وَيَغْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ (سورة الشورى: خيراً فخير وإن شراً فشر. قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُصِيبَةٍ فَيِما كَسَبَتُ أَيْدِيكُمْ وَيَغْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ (سورة آل عمران: 60)، وقال تعالى: ﴿أَولَمًا أَصَابَتُكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثَانيْهَا قُلْتُمْ أَنَى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندٍ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (سورة آل عمران:

ومن هنا كان لا بد لنا من توضيح التفسير العقدي لظاهرة الغلاء المعاصر التي تفاقمت حدتها في العامين الأخيرين من هذا القرن، ولفت النظر إلى سنة من سنن الله في الكون، وهي أن النعم والنقم مرتبطة بحركة الإنسان وسلوكه في الأرض ومدى التزامه بشرع الله تعالى أو بعده عنه (8). وعليه فإن التضييق، والشدة، والضنك، وندرة الأشياء، وارتفاع أثمانها وغلاء أسعارها ونفادها، يقع للأسباب الآتية:

1- كفر النعمة وعدم شكر المنعم:

شكر المنعم واجب عقلاً وشرعاً، فالإنسان في حال فطرته السليمة عبد لله المحسن، وقد أوجب الإسلام شكر النعمة والإحسان إلى مصدرها، قال تعالى: ﴿ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ﴾ (سورة سبأ: 15)، وأمر بوجوب عبادته جل وعلاه كمظهر من مظاهر الشكر على الإنعام والإطعام فقال تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ [3] الَّذِي أَطْعَمَهُم مِن جُوع وَآمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ ﴾ (سورة قريش: 3-4). وقال عليه الصلاة والسلام: (مَنْ أسدى إليكم معروفاً فكافئوه) (9).

ثم إنه عليه الصلاة والسلام، قد جعل شكر الله تعالى من لوازم شكر الناس عند فعل العطايا وصنع المعروف فقال: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)⁽¹⁰⁾. وقد جعل الله تعالى شكر النعمة وتعظيمها سبباً في زيادتها، ودوامها وبركتها، كما جعل جحودها ونكرانها والكفر بها، سبباً في العقوبة والعذاب الشديد الذي يصيب جاحدها ومنكرها قال تعالى ﴿وَإِذْ تَأَدُّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ (سورة إبراهيم: 7).

ومن مظاهر العذاب الشديد على كفر النعمة، أن يحرم منها صاحبها وتسلب منه، أو يحرم من التلذذ والتنعم بها مع وجودها، فكم من صاحب نعمة معاقب بالحرمان من الانتفاع بها كمن يصاب بنوع من المرض يمنعه، أو يحرمه نن استعمال ما تحت يده من نعم، فيموت تحرقاً وكمداً وحسرة، أو يعاقب بغلاء سعرها وارتفاع ثمنها فلا يستطيع الحصول عليها أو الوصول إليها. والحقيقة أن الإنسان الذي لا يستغل النعم بشكل صحيح لا يمكن له استغلال موارد الطبيعة.

والقرآن الكريم صريح في هذا كما في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِن كُلِ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (سورة النحل: 112). ومظاهر كفر الناس اليوم بالنعم لا تكاد تنحصر، يأكلون ويشربون وينامون ويصحون – والنعم كثيرة لا تحصى – فلا يشكرون، بل تجدهم يتأففون، فنتيجة لهذا الكفران والجحود جاءت السنة الإلهية وتحققت النقمة الربانية في مظهر غلاء أسعار الأشياء، وارتفاع أثمانها وأصاب العالم من الضنك والشدة ما أصابه بسبب الغلاء.

2- الكفر بالله وكثرة المعاصى والذنوب:

وهنا أيضاً ربطت العقيدة الإسلامية الرخاء والسعة وفيض البركات السماوية والأرضية على الناس - بالإيمان بالله تعالى والاستلام له وطاعته والابتعاد عن معصيته، وهذه سنة إلهية في الكون كشف عنها القران في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ اللَّهُ مِنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَا هُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (سورة أنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقُواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَا هُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (سورة

الأعراف: 96)، كما جعل الاستغفار - وهو مظهر من مظاهر الطاعة والإيمان بالله - سبباً موجباً للإمداد بالأولاد والأموال والأرزاق والبركات والغيث وجريان الأنهار. قال تعالى على لسان سيدنا نوح عليه السلام: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ وَالْمُوال والأرزاق والبركات والغيث وجريان الأنهار. قال تعالى على لسان سيدنا نوح عليه السلام: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿11} وَيُمْدِدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴿12} مًا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَارًا ﴾ (سورة نوح: 10-13). ولذلك في عهد عمر بن عبد العزيز وجدت الوفرة الاقتصادية الكافية عطاء من الله وبركة لتقواهم له سبحانه وعدلهم، وكذلك سيقع عند نزول المسيح عليه السلام آخر الزمان.

وسكان الأرض اليوم - إلا ما رحم ربك - عصاة كافرون بالله تعالى، في شرقها باسم الاشتراكية والشيوعية ملحدون جاحدون، وفي غربها باسم الحرية والديمقراطية والعلمانية، فاسقون محاربون لله وشريعته غارقون في المعاصي والأثام ومظاهر الفجور، مستحلون ما يفعلون، فهم كما وصفهم الله تعالى: ﴿إِن هم إِلا كَالأَنْعَامِ بَلُ هُمْ أَصَلُ ﴾ (سورة الأعراف: 179). والعالم الإسلامي تائه حائر لا تخلو أقطاره من الفواحش ما ظهر منها وما بطن. فالإيمان الكامل غائب أو مغيب، بل محارب هو والمنتمون إليه تحت شعار محاربة الإرهاب والتطرف والعنف، فماذا تنتظر البشرية المكذبة الشاردة المعاندة المحادة لله ورسوله، الناقمة على الذين آمنوا واتقوا لا لشيء إلا لمجرد إيمانهم وتقواهم ماذا تنتظر إلا أن يأخذها الله تعالى جراء تكذيبها وما كسبتها أيديها بالبأساء والضراء، والوباء وسوء الأحوال والغلاء؟! إنها سنة الله تعالى، الثابتة ﴿وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (سورة الأعراف: 96). فالقضية ليست قضية موارد طبيعية ولا أعداء بشرية، بمقدار ما هي انحراف البشر ومقدار ضلالهم وانتشار معاصيهم، وظهور فحشهم وفجورهم، وصدق الله العليم الخبير إذ يقول: ﴿طَهَورَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتُ أَيْدِي النَّاسِ﴾ (سورة الروم: 14).

3- إقصاء شريعة الله والاحتكام إلى الشرائع الوثنية.

وهنا أيضاً تربط العقيدة الإسلامية الرخاء واليسر ووفرة الحاجات، وسعة الرزق، ورخص الأثمان وسهولة تحصيل المطالب، بقصية إيمانية أساسية، وهي وجوب الاحتكام إلى الشريعة الإلهية في جميع مناحي حياة الإنسان: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ. وإقامة الشرائع الربانية جنباً إلى جنب مع إقامة الشعائر والطقوس التعبدية المحضة، فالإيمان بالله ليس مجرد إقرار له بالوجود وأنه رب كل شيء ومليكه، وليس هو مجرد الصلة به في مظاهر تعبدية ومشاعر وجدانية، وصلة فردية قلبية بين العبد وربه فحسب، بل هو عبودية مطلقة واستلام وانقياد شامل وخضوع وقبول بكل ما أمر الله به ونهي عنه، إنه احتكام لشريعة الله، فإذا عطل الناس هذه الشريعة، وأبطلوا أحكام الله، وشرعوا لأنفسهم، واحتكموا لعقولهم وساساتهم العلمانيين، وأقاموا حياتهم وفق قوانينهم الوضعية وشرائعهم الأرضية كانت النتيجة الحتمية عقاباً ربانياً، وغضباً إلهياً بأشكال ومظاهر وصور متعددة، تشكل بمجموعها حياة ومعيشة ضنكاً، من أبرز مظاهرها الفقر والجوع، والغلاء وارتفاع الأسعار والأثمان، وهو ما يعيشه الناس اليوم في مختلف نواحي المعمورة. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إليهِم مِن رَبِّهِمْ لأكلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ (سورة المائدة: تعالى: ﴿وَلُو أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إليهِم مِن رَبِّهِمْ لأكلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ (سورة المائدة: تعالى:

والإسلام جاء بشريعة متكاملة لتحكم مختلف وجوه الحياة البشرية، ومن أبرزها تنظيمات وأحكام اقتصادية ومالية، إذا عطلها البشر وجاءوا بتنظيمات بديلة وأحكام اقتصادية مختلفة، كانت النتيجة ما هو عليه الوضع الاقتصادي العالمي المعاصر التي تمر بها دول العالم الرأسمالي وغيره، وما رافقها من ذهاب الأموال ومحق الأرباح ورؤوس الأموال الربوية، والارتفاع الفاحش في الأسعار، والإفلاس في مجال البنوك والشركات والمشاريع الاستثمارية العالمية والمحلية هنا وهناك. إنها بحق حرب إلهية على البشرية كما قال تعالى: فَإِن لله تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِنَ الله وَرَسُولِهِ (سورة البقرة: 279). والمؤسف حقاً أن البشرية بالرغم من كل هذه الويلات، فإنها متمادية في باطلها، مصرة على رفضها لشريعة السماء.

4- الابتلاء والاختبار:

كما يكون الغلاء وارتفاع الأسعار عقوبة إلهية نتيجة الذنوب والمعاصي وكفر النعمة، وعدم الإيمان بالله على الوجه الصحيح، وعدم تحكيم شريعة الله، فقد يقع ابتلاء واختباراً وامتحاناً من الله تعالى للعباد، تحذيراً وتنبيهاً وتذكيراً، فالدار الدنيا دار اختبار وابتلاء، ومن حكمة الله ورحمته وعدله، أنه لا يأخذ الناس إلا بعد أن يبتليهم ويختبرهم، فهو يتعهدهم بين الحين والآخر بوسائل الاختبار والابتلاء.

وأساليب وأشكال الابتلاء والاختبار كثيرة متنوعة، فكما يبتلي الله تعالى، عباده بوفرة النعم، واتساع الأرزاق ووفرة الغنى والصحة والمال والسلطان، يبتليهم بنقصان الرزق وقلة ذات اليد، وذهاب الولا، وقد يكون بغلاء الأسعار وارتفاع ثمن الحاجات فهو تعالى وتبارك، العليم الحكيم يقبض ويبسط وهو المسعر المدبر يخفض ويرفع بيده مقاليد الأمور وهو على كل شيء حفيظ. قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوفُ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمَوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ على كل شيء حفيظ. قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخُوفُ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمَوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصابرينَ ﴾ (سورة البقرة: 155) فليس الغلاء دليلاً على النقمة والعقاب الرباني وغضب الخالق دائماً، وإنما قد يكون من باب آخر، هو باب الابتلاء والتحذير والاختبار، حتى يبقى الإنسان على صلة بالله تعالى، فلا يغتر بما في يديه، ولا يركن إلى قدرته وغناه، فيبقى دائم الصلة بالله مؤمناً به متوكلاً عليه يرجو رحمته ويخشى عذابه.

ومن الأدلة على أن غلاء الأسعار يكون ابتلاء واختباراً في حال الإيمان والصلاح والتقوى، ما حدث في تاريخ الدولة الإسلامية، ففي عهد النبي على الخبر عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن الناس شكوا الغلاء إلى رسول الله فقالوا: يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا. فقال رسول الله على: (إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق)(11). وكذلك ما حدث في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث شكا الناس إليه ارتفاع سعر اللحم. فقال لهم: أرخصوه أنتم. فقالوا: كيف نرخصه وهو في أيديهم؟ فقال: اتركوه لهم. وهذا ما يعرف اليوم بأسلوب المقاطعة(12). وهكذا تفسر العقيدة الإسلامية الغلاء وارتفاع الأسعار، تفسيراً إيمانياً، وتربطه بسلوك الإنسان من جهة، وبالحكمة الإلهية من جهة أخرى، إلى جانب إقرارها بدور وتأثير الأسباب والعوامل المادية.

المسألة الثالثة: الأثار السلبية للغلاء.

للغلاء والفقر آثار ونتائج وانعكاسات سلبية على الأفراد والمجتمعات، ويمكن ربط كل مظاهر الخلل والاضطراب في المجتمع بالغلاء نظراً لارتباطه بحاجات الإنسان الضرورية، وغير الضرورية في مختلف مجالات حياته، فالمشاهد أن الوضع العام للإنسان في حالات الرخص وتوفر المطالب، يتسم بالهدوء والاستقرار والراحة والطمأنينة والأمن والتفاهم والتواصل والمحبة بين الناس، إلى غير ذلك من المظاهر المعبرة عن السعادة والفرح والسرور والارتياح الذي طالما كان الإنسان ينشده ويبحث عنه في كده وعمله وسعيه في الأرض، بينما تجد الوضع على عكس ذلك وخلافه تماماً، في حال الغلاء والفقر وارتفاع الأثمان، وقلة الموارد، كما هو المشاهد على واقع المجتمع العالمي المعاصر في الفترة الأخيرة التي اضطربت فيها قاعدة الاقتصاد العالمي، وفشا فيها الغلاء بصورة فاحشة، وغير مسبوقة في التاريخ على المستوى العالمي، بحيث شمل كل حاجات الإنسان ومطالبه، ولم يقتصر على نوع أو بعض أنواع محدده: كارتفاع ثمن اللحم أو الخبز أو الزيت أو شيء غير ذلك، كما كان يحصل في العهود الماضية، مما ترك أثراً بل آثاراً سلبية حادة على الإنسان، مما قد لا يتصور حجمها ولا تحصى مظاهرها، ولا تقدر أضرارها ومخاطرها.

وقد حاولت في هذه المسألة أن أبين أهم وأبرز هذه الآثار والنتائج، لبيان مدى حجم المشكلة ومقدار ضررها على المجتمع بعامة، وألفت نظر الجهات المعنية إلى التنبه لهذا الأمر والتصدي لهذه المشكلة، من أجل وضع الحلول المناسبة التي تسهم في التخفيف من ويلاتها وانعكاساتها السلبية، وأهمها:

1- انتشار الجريمة ومظاهر العنف:

من أهم ما يمكن ذكره من الأثار السلبية لمشكلة الغلاء هو انتشار مظاهر جرائم القتل، وفي مقدمتها إقدام الإنسان على قتل نفسه كما يعرف بالانتحار فمن اللافت للنظر في العامين الماضيين وهما قمة الغلاء - أن نسبة الانتحار عالمياً ومحلياً قد تضاعفت، وتزايدت أعداد المنتحرين من كل الفئات العمرية وخصوصاً الشبابية من الذكور والإناث، فقد حفلت الصحف ووسائل الإعلام المختلفة برصد عدد كبير من محاولات الانتحار سواء نجحت أو فشلت، ولم تصل إلى حد الموت، وعند البحث عن الأسباب والدوافع وراء هذه الجريمة البشعة، التي تعد من أعنف أنواع الجرائم - تبين أن قسماً كبيراً منها كان الدافع هو الفقر، والغلاء وعدم المقدرة على تلبية المطالب الحياتية كما صرح بذلك أصحابها، أو تبين من دراسة أحوالهم وأوضاعهم المالية والاقتصادية.

فعلى مستوى الأردن نقلت الصحف المحلية، وكشفت الأجهزة الأمنية في الأشهر الستة الماضية عن عدد كبير من محاولات الانتحار، كان الدافع الرئيس في أكثرها هو الوضع الاقتصادي والمالي، أي الغلاء وارتفاع الأسعار، مما لم يكن معهوداً في الأعوام الماضية.

2- انتشار السرقة بمختلف صورها:

لا يخلو المجتمع البشري حتى في الأوضاع الطبيعية من حالات السرقة، فإن الإنسان بشر تدعوه نفسه، ويغريه شيطانه أن يعتدي على أملاك الغير، فيسرق لسبب أو لآخر، حتى مجتمع الصحابة رضي الله عنهم في المدينة المنورة لم يخل من حالات السرقة وإن كانت محدودة ومعدودة جداً، وقد وقف الإسلام من السرقة والاعتداء على أملاك الغير موقفاً صارماً فوضع لها عقوبة رادعة حفاظاً لأمن المجتمع وصيانة لأموال أفراده، وتأديبا للمعتدين. قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ أَيْدِيهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِن المهِ (سورة المائدة: 38). والملاحظ أن حالات السرقة تتضاعف في الأحوال والظروف غير الطبيعية، من أبرزها في حال الغلاء وارتفاع الأسعار وأوقات المجاعة والفقر والحاجة، وقد ظهر هذا جلياً في الآونة الأخيرة منذ بدأت الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، حيث ازدادت حالات السرقة بأشكالها المتعددة من : النشل، والاختلاس، وقطع الطرق والسطو على البنوك والمحال التجارية والمصارف المالية والمجوهرات، بل والمنازل والبيوت وغيرها. ولا تنس أساليب النصب والاحتيال والاستدراج التي مارستها جهات كثيرة تحت شعار الاستثمار والمرابحة والاتجار، وهو ما عرف بنظام البورصة الذي انتهى باختلاس أموال أعداد هائلة من أبناء المجتمع على المستوى العالمي، تبين أن الغلاء وارتفاع نسبة الأرباح الوهمية كانت السبب المفعل لها والمروج لانتشارها.

3- الاعتداء على أملاك الدولة والمرافق العامة:

لم يقف أمر السرقة بأشكالها ومظاهرها المختلفة عند دائرة الممتلكات الخاصة لأفراد المجتمع فيما بينهم، ولكن الأمر قد امتد إلى الاعتداء على الأملاك والمرافق العامة للدولة، بالنهب والسطو والاغتصاب والاختلاس،حيث سرقت مقتنيات كثير من لمدارس والجمعيات الخيرية، وصناديق التبرعات في المساجد، ناهيك عن سرقة الأموال من صناديق مؤسسات الدولة الرسمية من دوائر ووزارات ومؤسسات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل.... الخ. بل إن هذه المظاهر السلبية امتدت إلى ما في الشوارع العامة من خدمات: كأغطية مناهل الصرف الصحي، وأسلاك الكهرباء والهاتف، وأنابيب المياه، وحاويات القمامة، وكل ما يمكن أن يشرى أو يباع، مما لم يكن معروفاً فيما قبل حالة الغلاء التي حلّت بالعالم في الأعوام الأخيرة، مما يكلف ميزانية الدولة نفقات إضافية باهظة لم تكن متوقعة.

4- اتساع نطاق ظاهرة البطالة وما يرافقها من مظاهر سلبية:

وثمة أمر آخر ينذر بالخطر رافق مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار، وهو تفشي ظاهرة البطالة، وندرة فرص العمل المنتج الذي يسد حاجاته العاملين وبفي بمتطلباتهم. فقد ازدادت أعداد العاطلين على العمل في الأونة الأخيرة الذين لم

يجدوا العمل أو لم يجدوا العمل المناسب مما دفعهم إلى الانطواء واليأس والجلوس في البيوت مما يزيد المشكلة تعقيداً وسوءاً ويولد مضاعفات نفسية وصحية واجتماعية في قطاع الشباب.

5- انتشار الأمراض النفسية:

ومما يترتب على الغلاء وارتفاع الأسعار، اختلال الصحة النفسية لعدد كبير من أفراد المجتمع، والصحة النفسية للإنسان تشكل مرتكزاً كبيراً، في الحياة، وأنها لا تقل خطراً بل لعلها أهم من الصحة العضوية للإنسان، وقد أثبت الدراسات والأبحاث ارتفاع عدد الحالات المرضية التي تراجع العيادات النفسية، والأخصائيين النفسيين الذين يقفون عاجزين عن تقديم العلاج، بل لربما زادوا الأمر سوءاً بسبب أنواع الأدوية المهدئة التي يصفونها لمراجعيهم. وهناك حالات مرضية أخرى لا تقدر على دفع أجرة الأخصائي النفسي تبقى حائرة مضطربة لا تجد مخرجاً مما تعانيه، قد يصل بها الحال إلى اليأس من الحياة، فتلجأ إلى مظاهر سلوكية منحرفة ربما وصلت حدً الانتحار.

6- تفشى الأمراض الصحية العضوبة:

إلى جانب الأمراض النفسية، التي ساهم الغلاء وارتفاع الأسعار في ظهورها وانتشارها، فإن الوضع الصحي العضوي المادي للإنسان لم يسلم من آثار الغلاء، فإن ارتفاع ثمن السلع يؤدي إلى تدهور الوضع الصحي لأفراد المجتمع خصوصاً الطبقة الاجتماعية الفقيرة التي ازدادت فقراً بسبب الغلاء، بحيث لم يعد بمقدورها تأمين حاجاتها على المستوى الصحي، فيصاب الأفراد بنقص العناصر الغذائية، مما يؤدي إلى ضعف مقاومة الجسد، وسهولة سيطرة الأمراض على الجسم، ثم تزداد المشكلة سوءاً أيضاً بعد الإصابة بالمرض والحاجة إلى العلاج والدواء ومراجعة الطبيب المختص، وفي ظل ارتفاع أجور الأطباء وثمن الأدوية، فإن الطبقة الشعبية الفقيرة لا تستطيع أن تؤمن ذلك، وهنا تتأزم المشكلة، فيتطور الغلاء وتتعقد الأحوال وتسوء الظروف الصحية وغير الصحية لأفراد المجتمع.

7- تفشي ظاهرة الرشوة في الدوائر الحكومية بين الموظفين:

إن تدني مرتبات وأجور الموظفين في الدوائر الحكومية، وفي ظل ارتفاع الأسعار، لم يعد الدخل الشهري يكفي الموظف لسد حاجاته، وتلبية مطالبه، ولا يستطيع أن يجد ما يكفيه بالطرق المشروعة، مما يدفعه ويشجعه على أن يستغل وظيفته ويبتز المراجعين أصحاب المعاملات، ويعاملهم بطريقة أو بأخرى من المماطلة والتأخير والتسويف، مما يدفع هؤلاء إلى أن يدفعوا به بطرق سرية، وتحت شعارات مختلفة، مبالغ مالية أو هدايا عينية ويسمونها بأسماء مختلفة، وهي في حقيقتها الرشوة التي نهى الإسلام عنها وحرمها ولعن كل الأطراف المتواطئة فيها. وقد ازدادت هذه الحالة مع موجه الغلاء وارتفاع الأسعار التي تتعرض لها المجتمعات خصوصاً في دول العالم الفقيرة، وهذا مرض اجتماعي خطير جداً إذا بقى على هذا الوضع في أجهزة الدولة، يؤدي إلى مخاطر لا تقدر نهاياتها.

8- انتشار الفواحش ومظاهر الانحراف الأخلاقي في سبيل تأمين لقمة العيش:

ومن المظاهر السلبية التي برزت بوضوح في أزمة المال والاقتصاد وارتفاع الأسعار، تفشي مظاهر الفواحش والفجور والانحلال والفساد الأخلاقي ودور البغاء ومحلات الدعارة، حيث لم تعد هذه المظاهر مستورة خفية يهاب أصحابها كشفها وظهورها فتجرءوا بالمجاهرة بها والدعاية لها والمناداة عليها غير آبهين ولا مرتابين.

9- اتساع نطاق ظاهرة التسول:

ومن المظاهر التي رافقت الغلاء وارتفاع الأسعار، وقلة ذات اليد، اتساع نطاق ظاهرة التسول بين خصوصاً بين النساء والأطفال، حيث ازدادت أعداد المتسولين في الشوارع والبيوت ودور العبادة والحدائق العامة والأسواق التجارية، بطريقة لافتة للأنظار، بحيث لا تستطيع أن تفرق بين ذوي الاحتياج الحقيقي، وبين الانتهازيين الذين اتخذوا من التسول حرفة وبابا غير مشروع للجمع والثراء، تستغل الأطفال والنساء، مقابل أجرة يومية يدفعونها لهم مقابل ما يجمعونه لهم

في آخر النهار. ومعلوم أن هذا الأمر لا يقف عند حد التسول وطلب المال بحق وبغير حق، وإنما يتعداه إلى توابع وسلبيات غير حميدة، حيث يتعرض المتسولون والمتوسلات لمخاطر غير أخلاقية، وضغوط ومضايقات نفسيه تؤثر على السلوك الأخلاقي.

10- ازدياد الخلافات الأسربة وارتفاع عدد حالات الطلاق:

ومن المظاهر السلبية للغلاء وارتفاع الأسعار، نشوء الخلافات الأسرية، وتوتر العلاقات الزوجية، بحيث يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات الطلاق، كما أشارت الإحصائيات الصادرة عن دوائر المحاكم الشرعية على مستوى الأردن، وتبين من خلال دراسة حالات الطلاق أن نسبة كبيرة منها كان بسبب خلافات مالية نتيجة للغلاء، حيث إن بعض النساء أقدمن على بيع مما يمكن بيعه مما يملكن من جواهر وأدوات زينة وتوابع مهورهن بغير مشورة أو رضا أزواجهن وأهلهن، مما ترتب عليه خلافات ونزاعات أسرية وعائلية حادة، انتهت في كثير من الأحوال بالطلاق وتشرد الأسرة واضطراب العلاقات الزوجية والأسرية، ومن جهة أخرى عجز كثير من الأزواج عن تلبية حاجت الزوجة والأولاد من متطلبات بسبب ارتفاع أسعارها، مما ساهم في نشوب خلافات وخصومات زوجية وعائلية.

11- انتشار ظاهرة بيع الممتلكات والعقارات والأراضى:

ومن الأثار السلبية للغلاء أو برزت في المجتمع ظاهرة خطيرة جداً حيث توجه عدد كبير من الناس لبيع بعض ممتلكات بيوتهم أو عقاراتهم السكنية، أو ما يملكون من الأراضي نتيجة ارتفاع أثمانها بقصد الاتجار بما يحصلون عليه من أسعار عالية، أو بقصد التوسع في مظاهر الزينة والكماليات، وقد انقلبت الأمور عكسياً حيث إن كثيراً ممن تصرفوا هذا التصرف قد فشلوا في الاستثمار فخسروا ممتلكاتهم والأموال التي حصلوا عليها، كما حدث مع الذين اتجروا من خلال ما عرف بنظام البورصة، حيث تعرض كثير منهم للإفلاس، سواء أكانوا أفراداً عاديين أم رأسماليين وشركات استثمارية.

12- تفشي ظاهرة الحسد والكره عند الفقراء للأغنياء:

ومن مخاطر الغلاء الاجتماعية، أن إحساس الفقراء بالفقر والاحتياج ومشاهدتهم الأغنياء الميسورين يتنعمون غير مبالين بحال مَنْ حولهم من الفقراء والمحتجين – يولد في نفوسهم الحسد والكره والغيرة والحقد ضدهم، وتمني زوال ما بأيديهم، والفرح لما يصيبهم من مشكلات ومتاعب من جهة، ومن جهة أخرى يظهرون التملق والتزلف والتودد إليهم، استجداءً لما في أيديهم، مما يؤسس في المجتمع ما يعرف بالنفاق الاجتماعي، بحيث يظهر الفقير للغني ما لا يبطنه في نفسه، وهو خلق ردىء وصفة دنيئة، طالما نهى عنها الإسلام وحذر منها.

13- تحول المجتمع إلى نظام الطبقتين وغياب الطبقة الوسطى:

ومن سلبيات الغلاء وارتفاع الأسعار، أن ينقسم المجتمع إلى فئتين: فئة وهي أقلية – غنية غني فاحشاً تزداد ثراء مع الغلاء. وفئة أخرى فقيرة معدمة وهي تشكل الأكثرية الاجتماعية، بخلاف الوضع الطبيعي للمجتمعات في حالات الرخص والأوضاع الطبيعية، حيث تكون هناك ثلاث طبقات: طبقة غنية وطبقة فقير، وطبقة ثالثة وهي ما تعرف بالطبقة الوسطى وهي فئة أكثرية المجتمع عادة.

والأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الغربية تدرك ذلك تماما بل تهدف إلى فرضه فتدعمه بكل مؤسساتها، هذا الوضع صار يعرف بنظرية 20 إلى 80، وتعني أن عشرين بالمائة من سكان العالم يكونون أغنياء مالكي، وثمانين بالمائة، وهم باقي أهل الأرض يفرض عليهم الفقر والاحتياج. ولك أن تتصور واقع الحال عندما تكون الأمور على هذه الصورة من التباين الطبقي في المجتمع، طبقة غنية تستأثر بكنوز الأرض وخيرات السماء؛ وطبقة فقيرة فقراً صدقعاً، تعيش على

فئات موائد الرأسماليين الذين يسخرون أبناء الطبقة الفقيرة لتحقيق مكاسبهم ومصالحهم الشخصية، غير آبهين بسوء حالهم (13).

14- قطيعة الأرحام التي أمر الله تعالى بوصلها:

ومما يترتب على الغلاء وارتفاع الأسعار وقلة ذات اليد، التفكك الأسري وقطيعة الأرحام، ذلك أن التواصل الاجتماعي وصلة الرحم، والتزاور، يتطلب تكاليف مادية من هدايا والتزامات اجتماعية في المناسبات، وغير ذلك مما يصد الأب أو الأخ أو الزوج عن القيام بهذا المطلب الإيماني، بسبب ارتفاع تكاليف الحياة، فيحدث الجفاء وتقع المقاطعة.

15- الغلاء يتهدد الأنظمة الحاكمة ويهز القاعدة الأمنية للدولة:

كل ما سبق من مظاهر وانعكاسات ونتائج وآثار سلبية يشكل خطراً كبيراً جداً على الحالة الأمنية للدولة، وينذر بالخطر الذي يتهدد الأنظمة الحاكمة، مما يجعل أجهزة الدولة بجميع جهاتها المعنية في استنفار وتأهب دائم، وترقب وحذر دائم، ناهيك عن التكاليف و النفقات المالية التي تنفق في هذه الحالة، مما يثقل كاهل الميزانية العامة للدولة، ويضطرها إلى الاقتراض من جهات خارجية كالبنك الدولي أو غيره، لسد العجز وتوفير الخدمات، ودعم التنمية التي توقفت بسبب هذه الحالة، وقد يتسع نطاق ذلك فيصل إلى حد سقوط النظام الحاكم، فإن ثورات الجوع والفقر على مدى التاريخ كانت سبباً في انهيار أنظمة وممالك.

وهكذا يظهر لنا حجم هذه المشكلة، ومدى خطرها وضررها على الإنسان، بل والحيوان كذلك على حد سواء، مما يدعونا إلى وجوب الأخذ بكل الأسباب التي تحول دون الغلاء، وتخفف من غلوائه وتمكنه، وقد كان للعقيدة الإسلامية وسائلها وأساليبها في مواجهة الغلاء والحد من ارتفاع الأسعار ، كما سأوضحه بعون الله تعالى، في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: وسائل العقيدة في مواجهة الغلاء

كما للعقيدة نظرتها وفلسفتها في تفسير ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار، فإن لها منهجها ووسائلها في علاج المشكلة والحد منها والتقليل من آثارها وأخطارها، بل لها أساليبها الاحترازية وإجراءاتها الوقائية لتفادي وقوع المشكلة من باب قاعدة سدِّ الذرائع.

وفي هذا المبحث سأقوم ببيان دور العقيدة في التصدي لمشكلة الغلاء والحد من ارتفاع الأسعار، سواء ما قبل وقوع المشكلة، أو خلال وما بعد وقوعها. ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي:

أ- وجوب مراعاة الأخذ بالأسباب المادية:

مما لا شك فيه أن الإسلام قد دعا الإنسان إلى بذل الجهد والقيام بكل ما من شأنه أن يعود عليه بالنفع من : الحرث؛ والزرع؛ المتاجرة؛ والعمل المنتج، وهي الأسباب المادية الدنيوية التي جعلها الله تعالى، وسائل لتحصيل الأرزاق وعمارة الأرض والعيش الكريم.

والنصوص من الكتاب والسنة كثيرة جداً في هذا المجال تدعو إلى العمل والضرب في الأرض ابتغاء لطلب الرزق والمعاش، ومنها:

- الأمر بالانتشار في الأرض بعد قضاء صلاة الجمعة. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللّهِ﴾ (سورة الجمعة: 10).
- 2. الترغيب بالأكل من عمل اليد. قال صلى الله عليه وسلم: (ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده)(14).

- 3. الأمر بالاتجار بأموال الأيتام حتى لا تأكلها الصدقة. وفي هذا الباب روى الترمذي من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: (ألا مَن ولي يتيماً له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة)(15).
- 4. الأمر بعمارة الأرض وإحيائها وتحريم تعطيلها وإمانتها. حضَّ الإسلام على عمارة الأرض وإحيائها بالحرث والزراعة، وحفر الآبار، وغير ذلك، فإن لم يستطع صاحب الأرض أن يفعل ذلك بنفسه فعليه أن يعطيها غيره ولا يتركها خرابا ميتة. وفي هذا قال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ كانت له أرض فليزرعها وإلا فليعطها أخاه فليزرعها) (16). وقوله صلى الله عليه وسلم: (من أعمر أرضاً فهو أحق بها) (17).
- 5. الدعوة إلى الاكتساب والإنتاج والنهي عن التسول وسؤال الناس لغير حاجة. وفيه هذا الباب يقول عليه الصلاة والسلام: (لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يغدو فيحتطب فيبيع فيأكل ويتصدق خير له من أن يسأل الناس)(18).
- 6. تحريم الفساد والإفساد في الأرض. حرم الإسلام على الإنسان كل مظاهر الفساد والإفساد، وما يلحق الضرر بالبيئة الطبيعية التي يعيش في كنفها، ومن ذلك أن الرسول عرم قتل أيَّ دابة إلا لمنفعة أو حاجة فقال: (مَنْ قتل عصفوراً عبثاً عجَّ إلى الله عز وجل يوم القيامة منه فيقول: إنَّ فلاناً قتلني عبثاً ولم يقتلني لمنفعة) (19).

ب- تفعيل دور الأغنياء في خدمة المجتمع:

أناط الإسلام بالأغنياء دوراً مهماً وكبيراً في خدمة المجتمع، والتخفيف من أعباء فقرائه والمساهمة في سد حاجاتهم، ومن هنا فعليهم مسؤولية عظيمة، لا سيما في أوقات النوازل، وهم إذا قاموا بمسؤوليتهم وأدوا ما فرضه الله عليهم أو رغبهم وحببهم فيه – عملوا على حفظ التوازن الاجتماعي، والحد من ظاهرة الفقر وارتفاع الأسعار وغلاء الحاجات، وكان لهم عند الله تعالى اجر عظيم، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

أ- وجوب أداء الحق الواجب في أموالهم وهو الزكاة:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة جعله الله تعلى حقاً واجباً على الأغنياء للفقراء. قال تعالى: ﴿ فُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُرَكِيهِم بِهَا ﴾ (سورة التوبة: 103). وإخراج الزكاة من أنجح الأساليب الاقتصادية في الحد من التضخم المالى وغلاء الأسعار.

ب- التبرعات والصدقات والنفقات التطوعية:

ليست الزكاة هي المجال الوحيد الذي يشارك من خلاله الأغنياء في الحد من الغلاء والتخفيف من الفقر والبطالة، بل هناك وسائل غيرها رغب فيها الإسلام وحظ عليها وحبب بها، ورتب عليها الأجر والثواب يوم القيامة، كصلة الأرحام، والنفقة على الأقارب، والهبات، والوصايا، والأوقاف، والتبرعات المالية في المجاعات والنوازل وأوقات الشدة. وما أحوجنا في هذه الأيام لدور الأغنياء والموسرين ومساهمتهم في حل المشكلة المالية المعاصرة التي أثقلت كاهل الفقراء في المجتمعات، فهم مدعوون لإخراج زكاة أموالهم الواجبة أولاً، ثم إلى الصدقات والقربات والأعطيات على مختلف أنواعها، مما سيكون له دور كبير في المساهمة في التقليل من آثار موجة الغلاء وارتفاع الأسعار.

ج- إقراض الفقراء وإمهال المعسرين:

ومما يمكن أن يفعله الأغنياء من مظاهر علاج المشكلة الاقتصادية هو أن يساهموا بمشاريع غير ربحية، بحيث يقدمون لبعض فئات المجتمع مساعدات مالية على شكل قروض وديون إلى آجال معلومة، وفي حال عجز هؤلاء عن الوفاء بسداد ديونهم في أوقاتها المحددة، أن يمهلوهم وينظروهم إلى أجل آخر انطلاقاً من روح التعاون والرحمة والأخوة

الإيمانية. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (سورة الحديد: 18)، وقال تعالى: ﴿فَإِن كَان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ (سورة البقرة: 280). بل وهناك ما هو أعظم من الإمهال والإنظار هو أن يسقطوا قسماً من الدين ويكتفوا بسداد بعضه، أو أن يعفوهم إعفاء كاملاً، فما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً. قال الرسول ﷺ: (مَنْ انظر معسراً أو ترك له، حاسبه الله حساباً يسيراً) (20). وفي حديث المسرف فيمن كان قبلنا من حديث حذيفة رضي الله عنه أنه (حوسب فلم يجد له لحسنة، فقيل له: هل عملت خيراً قط؟ قال: لا. إلا أني كنت رجلاً أداين الناس. فأقول لفتياني سامحوا الموسر وأنظروا المعسر. فقال الله تعالى: نحن أحق بذلك فتجاوز الله عنه وغفر له)(21).

د- ذم الإسراف والتبذير والدعوة إلى الاقتصاد والاعتدال ومدحه:

ومن أساليب العقيدة ووسائلها في مواجهة الغلاء والحد من ارتفاع الأسعار ، دعوة الناس إلى الاقتصاد والاعتدال في النفقات والمصارف واستعمال الأشياء، وذم الإسراف والتبذير ووصف المبذرين بأنهم إخوان الشياطين. فالإنسان مدعو إلى الاستفادة من كل المباحات والطيبات بغير سرف ولا مخيلة، ولا تقتير أو مبخلة، حتى في دائرة الإنفاق والتطوع في القربات والصدقات. والنصوص من الكتاب والسنة في هذا المجال وافرة واضحة الدلالة. قال تعالى ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَدِّرً وَكُورًا الْمُبَدِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيْطِانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا لا القُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَبْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَدِّرًا {26} إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيْطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا لا القُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلا تُبْدِيرًا والمحديث قوله عليه الصلاة والسلام: (ما عال مَنْ اقتصد) (22). فهذه الآيات والأحاديث وما في معناها كلها تأمر بالاقتصاد وتدعو إلى الاعتدال، وتحذر من الإسراف والتبذير ولا شك أن مراعاة ذلك يسهم في ضبط استهلاك الأشياء، ويعمل على وفرتها بين أيدي الناس، وبالتالي يحافظ على رخص أسعارها وعدم ارتفاعها وغلائها.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية وغيرها من المقاصد نذكر بعض الإرشادات والتوجيهات والمستحبات التي دعت العقيدة إلى مراعاتها، بحيث تسهم في عملية ضبط الأسعار ومحاربة الغلاء والتخفيف من آثاره وسلبياته ولو بالقدر القليل. فمنها:

- في مجال الطعام والشراب وآدابهما: جاء:
- التسمية والحمد وما في ذلك من البركة.

روى البخاري من حديث عمر بن أبي سلمة قال: كنت في حجر رسول الله ، وكانت يدي تطيش في الصفحة فقال لي: (يا غلام سمِ الله وكل بيمينك، وكل مما يليك، قال. فما زالت تلك طعمتي) (23).

وروى ابن حيان عن ابن عباس رضي الله عنه في قصة الطعام الذي صنعه أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه للرسول وروى ابن حيان من كان معه من الصحابة. قال صلى الله عليه وسلم (إذا أصبتم مثل هذا فضريتم بأيديكم فقولوا: بسم الله، وإذا شبعتم فقولوا الحمد الله الذي هو أشبعنا وأنعم علينا)(24).

- كراهية الإكثار من الأكل حتى الشبع.

روى لحاكم عن المقداد بن معدي كرب الكندي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما ملاً آدمي وعاء شراً من بطنه. حسب ابن آدم ثلاث آكلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث طعام وثلث شراب وثلث لنفسه)(25).

ولا شك أن اتباع هذا المنهج النبوي يسهم في ضبط استهلاك أنواع الأطعمة والأشربة ويعمل على توفرها، ورخص أسعارها إلى جانب حفظ الحالة الصحية والبدنية للإنسان من التخمة والسمن والبدانة المفرطة وأمراض المعدة مما يشكو منه كثير من الناس اليوم، مما يترتب عليه عجز عن القيام بالأعمال والإنتاج فيزداد الغلاء وتتضاعف الأسعار.

- أكل فتات المائدة ولعق الأصابع والقصعة قبل غسلها بالماء.

ومن آداب الطعام والشراب: أن الإنسان إذا أكل فشبع وحمد الله تعالى، يسن له أن يلعق أصابعه ويمسح القصعة، وأن يجمع فتات ما تساقط من الطعام، وإذا سقطت اللقمة أن يأخذها، ويميط عنها الأذى ولا يتركها للشيطان، فإن ذلك أدنى لتحصيل بركة الطعام. وفي هذا الباب روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي قال: (إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يُلْعِقَها) (26). وروى مسلم بسنده عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله في (كان إذا أكل طعاماً لعق أصابعه الثلاث قال وإذا سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان، فإنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة) (27). ومن هذا القبيل ما أورده السخاوي في المقاصد الحسنة من أن النبي قال: (مَنْ أكل ما يسقط من الخوان أو القصعة أمن من الفقر) (28). قلت: وهذا مما يستهين به كثير من الناس اليوم وقد يحقرونه ولا يلقون له بالاً، ناهيك عن الإسراف والمبالغة والاستخفاف بما يزيد من الطعام ويلقى في مكبات القمامة في الشوارع والطرقات مما يساهم في الغلاء وارتفاع الأسعار.

- بركة الطعام مع كثرة الأيدي عليه وطعام الواحد يكفي الاثنين.

ومن مظاهر الدعوة إلى الاقتصاد في مجال الطعام ما رواه النسائي عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي أربعاً، وطعام الأربعة يكفي ثمانية) (29). وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة) (30). وقد كان النبي ﷺ يدعو إلى الاجتماع على الطعام وأن لا يأكل الواحد منفرداً طلباً لحصول البركة، الحض على مكارم الأخلاق، والاقتناع بالقليل من الطعام، وأنه كلما كثرت الأيدي على الطعام ازدادت البركة (31).

• الاقتصاد في استعمال الماء حتى في الوضوء:

ليست الدعوة إلى الاقتصاد قاصرة على الطعام فقط، بل والماء أيضاً حتى لو كان ذلك في باب العبادات من: الطهارة، والوضوء، والاغتسال، وغير ذلك. روى أحمد في مسنده من حديث عمر بن العاص أن النبي همرً بسعد وهو يتوضأ فقال: (ما هذا السرف يا سعد؟ قال أفي الوضوء سرف. قال: نعم وإن كنت على نهر جار)(32). وعن ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أعرابي إلى النبي شفسأله عن الوضوء. فأراه ثلاثاً ثلاثاً. ثم قال: (هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء أو تعدى أو ظلم) باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه (33). ولك أن تتصور ما يقع فيه الناس اليوم من الإسراف في استعمال الماء في مختلف الوجوه، مما يشكل خطراً كبيراً ويسهم في شح المياه ونضوبها وارتفاع أثمانها، مما يحتاج إلى إعادة نظر وحسن تصرف وفق المعتقدات الإيمانية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

• الصوم الواجب والمستحب:

فرض الله تعالى الصوم على الأمم جميعها، لما فيه من الفوائد الصحية والاقتصادية والنفسية، ويهمنا هنا الإشارة إلى الحكمة الاقتصادية التي يحققها الصوم بنوعية المفروض الواجب، والمسنون المستحب، فإذا جملة الأيام التي دعي المسلم إلى صيامها كانت قرابة خمسين يوماً في السنة، ناهيك عن الكفارات وصيام التطوع، فهو يشكل سياسة اقتصادية من شانها أن تسهم في الحد من الاستهلاك في الأغذية والأطعمة والأشربة، فهو أسلوب من أساليب خفض الأسعار ورخص الأشياء وتوفير المواد ومحاربة الغلاء.

• النهى عن استعمال آنية الذهب والفضة:

حرم الإسلام استعمال الأشياء في غير ما خلقت له، ومن ذلك أنه نهى عن استعمال الذهب والفضة في الأواني للأكل والشرب وغير ذلك، لأنهما النقدان، وجعلهما في صناعة الأواني والقداح يفضي إلى تعطيلهما وعدم تحقق الغاية

منهما، مما يؤدي إلى خلل في الوضع الاقتصادي ويخلق المشكلات المالية، ومنها الغلاء وارتفاع الأسعار، ناهيك عن إشاعة مظاهر الترف والبذخ والخيلاء بين الناس. روى البخاري من حديث حذيفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ولله يقول: (لا تلبسوا الحرير والديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها)(34).

• النهي عن التطاول في البناء والعمران:

التطاول والمغالاة في البناء والعمران من أعقد مشاكل هذا الزمان، وما ينفق على ذلك من الأموال لا يكاد يقدر، وهو من أهم ما يسهم في ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار. وقد عدَّ الرسول غيِّ ذلك من علامات الساعة، كمما جاء في حديث جبريل المشهور فقال: (... وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان)(35). وفيما روى الترمذي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله في قال (النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء فلا خير فيه) ج4 ص 651 الترمذي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله في قال (النفقة كلها في العمران فقال: ﴿أَتَبُنُونَ بِكُلِّ رِبِعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَربية [128] وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّمُ تَخْلُدُونَ ﴿ (سورة الشعراء: 128–129)، كل ذلك وسائل إيمانية وتدابير وقائية وتربية دينية من أعظم مقاصدها المحافظة على رخص الأسعار وعدم ارتفاع الأثمان، وفشو الغلاء في وجوه الحياة.

• محاكاة الفقراء للأغنياء وتقليدهم:

ومما يسهم في إشاعة الفقر وارتفاع الأسعار وغلاء ثمن الحاجات، ما يحدث في كثير من القطاعات الاجتماعية من مجاراة الفقراء للأغنياء والمترفين وتقليدهم ومحاولة التشبه بهم في كثير من شؤونهم في المأكل والمشرب والملبس والمسكن، وهو ما يثقل كاهل هذه الطبقة الاجتماعية الفقيرة التي تشكل أكثرية بشرية في المجتمع، ويحملها ما لا تطيق لحساب أصحاب رؤوس الأموال من التجار والمستثمرين وهم الأغنياء أصلا، مما يعود على الأسعار بالغلاء والارتفاع، فيتضرر الفقراء أنفسهم وبزداد الأغنياء غنى وثراءً.

والمشاهد في واقعنا الاجتماعي أن الفقراء ومحدودي الدخل في جميع مناسباتهم، يتحملون أعباء إضافية في محاكاتهم وتشبههم بالأغنياء والمسرفين. وقد حذر الإسلام من هذا كما يفهم من قوله تعالى: ﴿و َلَا تَمُدُنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُنيَا﴾ (سورة طه: 131). فالله تعالى وتبارك، ينهى نبيه ﷺ، أن يتطلع إلى ما في أيدى الكفار من زخارف الحياة الدنيا، وملذاتها(37).

وقد روى الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (انظروا إلى مَن أسفل منكم ولا تنظروا إلى من الناس اليوم منعدم القناعة إلى من هو فوقكم فإنه أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم) (38)، ولا يخفى حال كثير من الناس اليوم منعدم القناعة والرضى بالقليل، فهم يتبرمون ويتضجرون، ويكلفون أنفسهم نفقات وديوناً لا طاقة لهم بها، وقد تكون بالإقراض الربوي حتى يتشبهوا ويحاكوا الأغنياء، فيسهم ذلك برفع الأسعار وغلاء الأثمان.

• في دائرة الكماليات والمناسبات الاجتماعية:

ومن مظاهر الإسراف الذي يُسهم في رفع الأسعار وإشاعة الغلاء بين الناس، ما يصرف على الكماليات ومظاهر الزينة والترف، وما يتكلفه الناس في المنسبات الاجتماعية المختلفة، في مواسم الأفراح، أم المأتم والأحزان، حيث يتوسعون في الاهتمام والمبالغة وتكلف ما فوق الحاجة، كما يقع في مناسبات الأعراس - خاصة - لإخراج حفل العرس على مستوى عال من الاستعراض الشعبي: من صالونات وصالات، ودعوة عدد كبير جداً من المدعوين للمشاركة، وما يرافق ذلك من سيارات وحافلات ومفرقعات نارية، وغير ذلك من التكاليف واللوازم المفتعلة، هذا فضلاً عن الغلو الفاحش في مهر الزوجة وما يتبع ذلك من لوازمها ومطالبها من ذهب وأثاث وملابس بمواصفات محددة، خلافاً لما دعا إليه الإسلام من الاقتصاد والاعتدال والتيسير في أمر الزواج ونفقاته سواء أكان في المهر في توابع الحفل.

روى الحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: (أعظم النساء بركة أيسرهن صداقاً) (39)، وروى أبو داود من حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وعليه درع زعفران فقال النبي ﷺ: (مَهْيم. فقال يا رسول الله تزوجت امرأة،. قال: ما أصدقتها؟ قال: وزن نواة من ذهب. قال أولِمْ ولو بشاة) (40).

ومما يؤسف له أن أفراح الناس في هذا الزمان يحكمها حب الظهور والمباهاة والمفاخرة والتقليد والمحاكاة والإسراف والعادات والتقاليد الجاهلية، وكل ذلك مخالف لروح العقيدة الإسلامية، ومقاصد الشريعة الإلهية. ومن هنا فإنه يحسن أن نذكر أنفسنا وغيرنا بضرورة مراجعة هذا الباب، لأنه صار يشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاد الأسرة ويكلفها مما لا طاقة لها به، وبرفع علينا الأسعار وبغلى ثمن الحاجات.

ولنستذكر أن المال الذي بأيدينا سنسأل عنه، فقد روى الدارمي من حديث أبي برزة الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فعل له، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه....)(41).

وبعد فهذه جملة من الإجراءات والتدابير التي دعت عليها العقيدة الإسلامية إلى مراعاتها والالتزام بها في أنماط الحياة والسلوك في مجال الإسراف والتبذير والدعوة إلى الاقتصاد، من شأنها أن تعمل على ضبط الأسعار ورخص الأثمان.

٥- تحريم الاحتكار ومظاهر الاستغلال:

يشكل الاحتكار أو حبس السلع عن التداول في السوق بالطريقة – الطبيعية، أحد أهم أساليب الجشع والطمع والاستغلال الذي يمارسه بعض التجار والمالكين، وهو من أهم العوامل التي تسهم في رفع الأسعار وارتفاع ثمن ما يحتاجه الناس مما يسببه من خلل في قاعدة العرض والطلب الطبيعية في السوق الاقتصادية. ولما كان شأن الاحتكار على هذا المستوى من الضرر والخلل في حياة الناس، فإن العقيدة الإسلامية قد جاءت بتحريم الاحتكار، وتأثيم المحتكرين، ومنع كل ما يفضي إليه.

وروى الإمام مسلم وأبو داود والترمذي عن مَعْمِر بن أبي معمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (من احتكر طعاماً فهو خاطئ) وفي رواية أخرى: (لا يحتكر إلا خاطئ) والخاطئ هو الآثم العاصي⁽⁴²⁾. وروى ابن ماجه من حديث عمر مرفوعاً: (مَن احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالحزام والإفلاس) (⁴³⁾. وعن ابن عمر رضي الله عنهما: (من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه) (⁴⁴⁾. وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (مَن احتكر حكرة يربد أن يغالي بها على المسلمين فهو خاطئ)⁽⁴⁵⁾.

وفي الوقت الذي نهى فيه الرسول ، عن الاحتكار، فقد رغب وحبّب في جلب الأرزاق والأطعمة والسلع وما يحتاج الناس إليه إلى السوق حتى ينتفع الناس، بما يجلب إلى أسواقهم فيحصلون على حاجاتهم من غير عنت ولا مشقة ولا غلاء، وبشّر الجالب بالرزق، ولعن المحتكر فقال (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) (46).

ولضمان تنافس السوق حسب قاعدة العرض والطلب بعيداً عن كل ما يسهم في اختلال الأسعار بطريقة غير طبيعية، نهى عليه الصلاة والسلام عن ما كان يعرف بتلقي الركبان الوافدين من البادية، لما في ذلك من التغرير بهم وخداعهم، وكذلك أهل السوق عامة. وفي هذا أخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله : (لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق)(47).

وما هذه إلا تحفظات وتحرزات واحتياطات ووسائل وقائية لمنع غلاء الأسعار وارتفاع أثمان السلع على الناس، فيصيبهم من العناء والمشقة بسبب ذلك (48).

والمشاهد على حال أسواق الناس اليوم مخالفة هذه الأحكام حيث يعمد بعض التجار خصوصاً من يعرفون بوكلاء السلع، إلى احتكار المواد الغذائية وغيرها، ويرفعون أسعارها لتحكمهم في زمان وكمية عرضها، فيحققون أرباحاً فاحشة، وهو أسلوب تؤيده الأنظمة الرأسمالية الديمقراطية الغربية، ومن يقلدهم من التجار في البلاد العربية الإسلامية، مستدلين على ذلك برفض الرسول الله للوضع حدِّ للأسعار، عندما طلب الناس منه ذلك، لما غلت الأسعار في عهده كما جاء عن أنس رضي الله عنه قال الناس: يا رسول غلا السعر فسعِّر لنا، فقال رسول الله هي: (إن الله هو المسعر، القابض الباسط الرازق، وأني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني في مظلمة في دم ولا مال)(49).

وليس في هذه الآثار دلالة قاطعة على منع التسعير مطلقا، فالعلماء على جوازه إذا كان الغلاء بسبب احتكار التجار وما يقومون به من تحكم في السوق ورفع الأسعار، حسب أهوائهم، وليس تبعاً للعرض والطلب بالوضع الاعتيادي الخارج عن التدخل البشري، كما يفعله التجار الرأسماليون، الغربيون من إتلاف كميات كبيرة من الأصناف التي يقل الطلب عليها، أو تزيد كمياتها حفاظاً على مستوى أسعارها، فتجدهم يتلفون آلاف الأطنان من الحبوب واللحوم والبيض والحليب وغير ذلك، أو يحبسونها ويخفونها فترة من الوقت، حتى يرتفع ثمنها فيخرجونها ويعرضونها في الأسواق فيقبل الناس عليها بالسعر الذي يطلبونه. أنظر أصول علم الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ص 91 (50).

و- ربط القلوب بالله تعال ورد الأمور إليه في جميع الأحوال:

الإيمان بالله تعالى يقوم على قاعدة الاتصال بالله، وربط القلوب به جل وعلا، والاعتماد والتوكل عليه، واللجوء اليه في طلب الحاجات وتفريج الكربات، ورفع الشدة والبلاء، ولهذا فالإنسان مأمور بالتوجه إلى الله تعالى، في الشدائد والنوازل، عن طريق الصلاة والدعاء والاستعادة والاستغفار والتضرع والتوبة...الخ. قال تعالى: ﴿فَلَوْلا إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَكِن قَسَتُ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ (سورة الأنعام: 43)، قال ابن كثير رحمه الله: يقول تعالى: (ولقد أرسلناك إلى أمم من قبلك فأخذناهم بالبأساء يعني الفقر والضيق في العيش والضراء وهي الأمراض والأسقام والآلام لعلهم يتضرعون أي يدعون الله ويتضرعون إليه ويخشونه، فهلا إذا ابتليناهم بذلك تضرعوا إلينا وتمسكنوا لدينا، ولكن قست قلوبهم فما رقت ولا خشعت، وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون من الشرك والمعاندة والمعاصى)(61).

وكان عليه الصلاة والسلام يستعيذ بالله من أشياء كثيرة منها الفقر، وغلبة الدين. روى النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي كان يقول (اللهم إني أعوذ بك من القلة والفقر والذلة وأعوذ بك أن أظلم أو أُظلم) سنن النسائي ج4 ص 451 كتاب الاستعادة بابا الاستعادة من القلة (52).

وروى أبو دواد عن أبي سعيد الخدري قال: (دخل رسول الله الله المسجد فإذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو أمامة فقال: يا أبا أمامة مالي أراك جالساً في المسجد في غير وقت الصلاة؟ قال: هموم لزمتني وديون يا رسول الله. قال أفلا أعلمك كلاماً إذا أنت قلته أذهب الله عز وجل، همك وقضى دينك قال: بلى يا رسول الله. قال: قل إذا أصبحت وإذا أمسيت: اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال. قال ففعلت ذلك فأذهب الله عز وجل همى وقضى عنى دينى)(53).

وجعل تبارك وتعالى، الاستغفار سبباً شرعياً للخير والعطاء والإمداد بالمال والمالي والولد ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ وَبِرُورَا {11} وَيُمْدِدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾ (سورة نوح: 10-12) ففي الآية دليل على أن الاستغفار يوجب نزول الأمطار التي هي سبب الرخص ووفرة الحاجات، ولذلك لما خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إلى الاستسقاء فلم يزد على أن استغفر ثم انصرف، فقيل له ما رأيناك استقيت فقال: والله لقد استقيت أبلغ الاستسقاء ثم نزل المطر، وشكا رجل إلى الحسن الجدب فقال له استغفر (54). وكان

رسول الله ﷺ قد سنَّ صلاة الاستسقاء في الجدب وانحباس المطر، وأنه خرج فاستسقى ثم توجه جهة القبلة وحول إلى الناس ظهره يدعو، وحوَّل رداءه وصلى ركعتين وقلب الرداء حتى تُحوَّل السنةُ ويصير الغلاء رخصاً (55).

ز- اعتبار الغلاء مظهراً من مظاهر العقاب الرياني العاجل:

إذا انتهكت محارم الله تعالى، وخرج الناس عن طاعته فاغرقوا في المعاصي والأثام، وظهر الفسق والفجور، عاقبهم الله جل وعلا وأدبهم عقاباً عاجلاً لعلهم يرجعون، قبل أن يأخذهم بالعذاب الشديد يوم القيامة، ومن مظاهر العقوبة الربانية أن يعاقب بالقحط والجدب ومنع المطر من السماء مما يترتب عليه نقص في الحاجات، الأمر الذي يفضي إلى ارتفاع الأسعار وظهور الغلاء. قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتُ آمِنَةً مُظْمَئِنَةً يَأْتِها رِزْقُها رَقُها رَغَدًا مِن يفضي إلى ارتفاع الأسعار وظهور الغلاء. قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتُ آمِنَةً مُظْمَئِنَةً مَأْتِها رَزُقُها رَغَدًا مِن كُل مَكَانٍ فَكَفَرَتُ بِأَنْعُم اللهِ فَأَذَاقَها اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (سورة النحل: 112). فالجوع والخوف من أهم المظاهر والنتائج السلبية لغلاء الأسعار، وهو من مظاهر العيشة الضنك التي أخبر الله تعالى عنها، عقاباً لمن عصاه وخرج عن طاعته. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً صَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقَيَامَةِ أَعْمَى ﴾ (سورة طه: 124), وإذا تأملنا ما أصاب العالم اليوم من الغلاء الفاحش وارتفاع الأسعار، وما رافقه من الجوع والخوف والمعيشة الضنك، قلنا بلا تردد: إن ذلك إنما هو عقاب إلهي وعذاب رباني عاجل نتيجة لما عليه الناس من الانحراف والفسق والمجاهرة بالمعاصي والآثام، ومجافاة الفطرة البشرية التي فطر الله الناس عليها.

وأخرج ابن ماجه من حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول : (..... وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه) (56)، فهذا الحال الذي يعيشه الناس في هذه الأيام هو عقاب رباني أصابهم لعلهم يرجعون ويتضرعون ويستغفرون ويغيرون ما بأنفسهم، وهو وسيلة من وسائل العقيدة في مواجهة الغلاء.

ح- اعتبار الغلاء من مظاهر الابتلاء والدعوة إلى الصبر والرضا بالقدر:

ما يصيب الإنسان من بؤس وشدة وعناء وضنك. ليس بالضرورة أن يكون عقاباً أو عذاباً وانتقاماً، وإنما قد يكون من باب الابتلاء والاختبار والامتحان. والابتلاء سنة ربانية في الكون يعامل الله به عباده عامة، والمؤمنين خاصة، ليميز الخبيث من الطيب، ويكشف عن حقيقة إيمان المؤمنين، وصبر الصابرين، فهذه مسلمات ثابتة في العقيدة الإسلامية قررها القران الكريم في مواطن كثيرة. قال تعالى ﴿وَلَنَبُلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخُوفُ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمُوالِ وَالنَّفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِر الصَّابِرِينَ {156} الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلَهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ {156} أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِن رَبِهمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكُ هُمُ الْمُهَتَدُونَ ﴾ (سورة البقرة: 155–157).

وكما يكون الابتلاء بالشر والشدائد والمحن يكون بالخير والصحة والنعم، بل لعل الابتلاء مع النعمة يكون أخفى فلا يدركه إلا الموفقون من عباد الله، فلا تغرنهم الحياة الدنيا وإقبالها وزينتها وزخارفها الزائلة، فيعلمون أنهم مبتلون، وممتحنون، أيشكرون هذه النعمة ويحمدون الله عليها ويؤدون حقها، أم يكفرونها ويجحدونها فيبطرون ويفسقون ويتنكرون للمنعم المتفضل عليهم بالخيرات. قال تعالى ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا الْبتَلاهُ وَنَعَمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ [15] وَأُمًّا إِذَا مَا الْبتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رَزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَن ﴾ (سورة الفجر: 15-16).

فالإنسان معرض للابتلاء في الأموال والأولاد والنفس والثمرات، بمظاهر كثيرة ومن ذلك غلاء سعر الأشياء كلها أو غلاء أصناف معينة منها، فقد غلا سعر الإبل، واللحم، والتمر، وغير ذلك في عهد رسول الله وفي عهد الخلفاء من بعده. وفي هذه الأيام غلا سعر الوقود (البترول) بجميع مشتقاته، مما أدى إلى ارتفاع فاحش في أثمان السلع جميعها حيث تضاعفت الأسعار عدة مرات وارتفعت ارتفاعاً فاحشاً حتى ضجر الناس، وتأثرت جميع وجوه الحياة في العالم سلبياً كما سبق بيانه في المبحث الأول.

والعقيدة الإسلامية تعتبر كل ما يصيب الإنسان لا يخلو من الحكمة الربانية والعناية الإلهية قال تعالى: ﴿وَلَوْ السَّوَى وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاء إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾ (سورة الشورى: 27). فالإنسان في مواطن الابتلاء مدعو إلى الصبر والاحتساب والشكر، لينال أجر الصابرين الشاكرين، فإذا خسر من جهة ربح من جهة أخرى. وهكذا تعلم العقيدة الإسلامية الإنسان وتربية في مواطن الشدة والبلاء، ونقص الأموال وغلاء الأثمان وقلة الحاجات أو رخصها.

ط- الالتزام بالطاعات وترك المعاصى والذنوب:

ومن وسائل العقيدة في مواجهة الغلاء دعوة الإنسان إلى الالتزام بطاعة الله تعالى، وترك معصيته والابتعاد عن الذنوب والآثام وكل ما يسخط الله ويغضبه من: تحكيم شريعته في الأرض قال تعالى: ﴿وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَالْكَافِرُونَ ﴾، وقوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ فقوله: ﴿وَلْيَحْكُمُ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (سورة النساء: 65)، (سورة المائدة: 44-47)، وقال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ (سورة النساء: 65)، وإقامة الحدود التي شرعها. قال صلى الله عليه وسلم: (حدٌ يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أردين صباحاً)

ي- مراعاة الحالة النفسية للإنسان في حالة الجوع والغلاء والفقر:

للجوع والغلاء والفقر ضغط نفسي كبير على الإنسان، فإن الإنسان يضعف عند الاحتياج، وتضطرب حالته النفسية، وقد يدفعه ذلك إلى فعل مالا يجوز فعله، فيسرق أو يغتصب، أو يغش أو يحتكر أو يأكل حق غيره ويجحده، أو يرتشي أو يتجر بما هو حرام إلى غير ذلك من الأفعال والمعاصي، بل إنه قد ينتهي به الحال إلى الكفر والشرك بالله والسخط على قدره والتبرم من قضائه والقنوط من رحمته، ولعله من هنا جمع الرسول بيبين الكفر والفقر في الاستعاذة في دبر الصلاة، فيما رواه النسائي من حديث مسلم بن أبي بكرة عن أبيه قال كان رسول الله يقول في دبر الصلاة: (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر) (58). وأمر عليه الصلاة والسلام بالتعوذ بالله من الفقر والقلة فيما رواه ابن ماجه في كتاب الدعاء باب ما تعوذ منه رسول الله في (69). وروى الإمام مالك عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة. فانتحروها. فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه غامر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم – ثم عدل عن ذلك – وقال: أراك تجيعهم) (60). وكذلك فعل عمر رضي الله عنه غام المجاعة درءاً للحدود بالشبهات، فإن الجوع والفقر يدفعان الإنسان إلى المعصية.

وبعد فهذه جملة من الوسائل والأساليب والتدابير التي جاءت العقيدة الإسلامية بها لمواجهة الغلاء، لو أن الأفراد والمؤسسات والشرائح الاجتماعية التفتت إليها والتزمت بها نظاماً حياتياً، لا أقول سينتهي ويختفي الغلاء والفقر، وإنما لكان الغلاء محدوداً في جوانب ضيقة من الحياة ولا تصل آثاره ونتائجه إلى المستوى الذي وصلت إليه في واقعنا المعاصر.

النتائج:

بعد استعراض هذا الموضوع من جوانب متعددة في ضوء العقيدة الإسلامية ظهرت لي النتائج التالية:

1- أن الغلاء بالحال التي هو عليها في هذه المرحلة الزمنية المعاصرة غير مسبوق ذلك أنه جاء عاماً شاملاً لجميع متطلبات الحياة من المسكن والمشرب والمطعم، والملبس الضروري منه وغير الضروري وعلى المستوى العالمي الأمر الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ إذ كان الغلاء يصيب سلعة من السلع أو القمح أو غير ذلك.

- 2- أن الغلاء سنة من سنن الله تعالى في الكون مرتبط بأسباب وعوامل، ولا يكون من فراغ كما لا يكون مفاجئاً.
- 3- أن أسبابه ليست كما يظنها كثير من الناس راجعة إلى العوامل المادية فحسب من الزيادة السكانية، والعوامل الطبيعية كالجفاف وشح الموارد وغير ذلك، بل له أسباب وعوامل معنوية وأخلاقية مرتبطة بسلوك الإنسان الإيماني ومدى خضوعه والتزامه بشرع الله تعالى.
- 4- أن الغلاء لا يكون مظهراً من مظاهر العذاب والعقاب والجزاء الإلهي، والغضب الرباني دائماً وإنما قد يكون امتحاناً وابتلاءً واختياراً وتمحيصاً فالله تعالى يبتلى عباده بالسراء والضراء وهو الحكيم العليم.
- 5- أن للغلاء آثاراً سلبية ونتائج خطيرة على الأفراد والمجتمعات من أبرزها انتشار الجرائم والقتل والسرقة والإرهاب والتطرف والرشوة والإخلال بالأمن القومي الوطني والعالمي، كما له آثاره الخطيرة على الحالة النفسية والإيمانية وقطيعة الأرحام.
- 6- أن العقيدة الإسلامية لها أساليبها الفعالة ووسائلها النافعة في مواجهة الغلاء والحد من ارتفاع الأثمان والأسعار سواء قبل حدوث المشكلة من باب سد الذرائع والأسباب المؤدية إلى الغلاء أم بعد وقوعها فرغب إلى الأخذ بالأسباب المادية التي من شأنها أن تعمل على توفير الحاجات وتأمين متطلبات الإنسان، وأمرت بالالتزام بالطاعات وتحكيم شريعة الله وترك المعاصي والذنوب، وربطت القلوب بالله تعالى في حال السراء بشكر النعم وتعظيمها، وقى حال الضراء بالدعاء والتوكل والصبر والتعوذ بالله من الفقر والغلاء والاحتياج.
- 7- أن العقيدة الإسلامية لها فلسفتها وأسلوبها ومنهجها العملي الشمولي والواقعي في التعامل مع الغلاء وسائر الشدائد الذي تتميز به عن المناهج المادية على اختلافها وتنوعها مما يؤكد أن الحل الإسلامي هو الحل، والعلاج الرباني هو العلاج لكل أمراض ومشاكل الإنسان وعلى الإنسان أن يلتزم العقيدة الربانية.

الهو امش:

(1) ابن خلاون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار القلم، بيروت، ص 362-363

(4) جريدة الرياض، 1423/2/26

- (6) قطب، محمد، في النفس والمجتمع، دار الشروق، القاهرة، ط69، 1980م، ص90، و أبو السعود، محمود ، خطوط رئيسة في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة المنار، الكويت، ط2، 1968، ص6-7.
- (7) عبد العظيم، حمدي، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 2008 ، ص192، وجريدة الرياض 1422/10/28
- (8) انظر: الخطيب، شريف الشيخ صالح، **السنن الإلهية في الحياة الإنسانية**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2004، ص57–

⁽²⁾ انظر: العوضى، رفعت السيد، عالم إسلامي بلا فقر، كتاب الأمة، كتاب الأمة، عدد 79 رمضان 1421هـ، السنة العشرين، ص 47–51.

⁽³⁾ ت. هاليداي، فريد، الكونية الجذرية لا العولمة المتردية، ترجمة: خالد الحروي، بيروت، دار السقي، ط1، 2002م، ص116

⁽⁵⁾ الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، عمان، دار الثقافة، ط1 ، 2009م، ص 299 ، وجريدة عكاظ 26 يونيو 2006م، و بلاست، غريق، أفضل ديموقراطية يمكن للمال شراؤها ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، دط، ص150.

- (9) أبو داود، السنن، في الآداب 108، دار الحديث، حمص، ط1، 1969م، ، والنسائي، السنن، في الزكاة، 72، وأحمد، المسند، ج2 ص68.
 - (10) أبو داود، السنن، في الآداب، 11، والترمذي، السنن، في البر، 35، وقال: حديث حسن صحيح
 - (11) أبو داود، السنن، في البيوع 49 و 51 ، وأحمد، المسند، ج3، ص85.
- (12) مع شيوع نسبته إلى الخليفة عمر رضي الله عنه ولكنه مروي عن إبراهيم بن ادهم. انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج6، ص282، وابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص145
 - (13) انظر: العوضى، رفعت السيد، عالم إسلامي بلا فقر، ص 38-39.
 - (14) أحمد، المسند، ج4، ص131.
 - (15) الترمذي، السنن، كتاب الزكاة باب ما جاء في زكاة مال اليتيم، ج3 ص 32، رقم 641.
 - (16) البخاري، الصحيح، كتاب الحرث والمزراعة باب ما كان من أصحاب النبي يواسي بعضهم بعضاً، ج5 ص 22.
- (17) انظر: البخاري، الصحيح، كتاب الحرث والمزارعة باب من أحيا أرضا ميتة، ج5 ، ص1359، أبو داود، السنن، ج3، ص454، حديث رقم 3077 كتاب الخراج والإمارة والفيء بابا إحياء الموات.
 - (18) البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة باب قوله تعالى: (لا يسالون الناس إلحافاً) ج3، ص341.
 - (19) الدارمي، السنن، كتاب الأضاحي باب من قتل شيئاً من الدواب عبثاً، ج2، ص 84.
- (20) ابن ماجة، الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد، السنن، كتاب الصدقات، تعليق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت، باب انظار المعسر، ج2، ص808.
- (21) البخاري، الصحيح، كتاب البيوع باب من أنظر معسراً، ج4 ص307، رقم 2077، والدارمي، السنن، كتاب البيوع، باب في السماحة، ج2 ص 249.
 - (22) أحمد، المسند، مؤسسة قرطبة، ج1، ص477.
- (23) البخاري، الصحيح، باب التسمية على الطعام ج5 ص2056 رقم 5061. ومسلم، الصحيح، باب آداب الطعام والشراب، ج6 ص106 رقم 5388.
- (24) ابن حبان، الصحيح، كتاب الأطعمة باب ذكر الأمر بتجميد الله عز جل وعلا عند الفراغ من الطعام، ج12 ص16-17، حديث رقم 5261 تحقيق: الأرناؤوط، ط، سنة 1993ه.
 - (25) الحاكم، المستدرك، ج4 ص 367، حديث رقم 7945.
- (26) البخاري، الصحيح، كتاب الأطعمة باب لعق الأصابع ومصها قبل مسحها بالمنديل. ج5، ص2077، حديث رقم 5140.
 - (27) مسلم، الصحيح، كتاب الأشرية باب استحباب لعق الأصابع، ج3 ص1607، حديث رقم 2034
 - (28) انظر: الزرماني، مختصر المقاصد الحسنة، حديث رقم 987، بتحقيق من لطفي الصباغ، ط1، 1981م.
- (29) النسائي، السنن، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، باب الحديد، ط2، 1986م. ج4، ص 178 حديث رقم 677 ، بتحقيق عبد الغفار البنداري ط1، 1991.
 - (30) البخاري، الصحيح، ج 9 ص 535، حديث رقم 5392.
 - (31) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج5 ص 535.
 - (32) أحمد، المسند، ج2 ص 221 رقم 7065.
 - (33) ابن ماجة، السنن، باب ما جاء في القصد في الوضوء، ج1 ص 146 حديث رقم 422.
- (34) البخاري، الصحيح، كتاب الأطعمة باب الأكل في غناء مفضض ج9 ص554 وج 10 ص 94 باب الشرب في آنية الذهب، ومسلم، الصحيح، كتاب اللباس والزينة باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة ج3 ص 1634 حديث رقم 2065.

- (35) البخاري، الصحيح، باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام والإحسان ج1 ص27 حديث رقم 50، ومسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام ج1 ص37 حديث رقم 8.
 - (36) ج4 ص 651.
 - (37) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج3 ص 142، 394.
- (38) الترمذي، السنن، كتاب صفة القيامة حديث رقم 2513، وابن ماجة، السنن، كتاب الزهد باب القناعة ج2 ص 138 حديث رقم 4162.
 - (39) حديث صحيح ولم يخرجاه كتاب النكاح، ج2 ص194 رقم 2732
 - (40) أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب قلة المهر، دار الحديث، سوربا، ط1، 1969م، ج2 ص 235 رقم 2109.
 - (41) الدارمي، السنن، باب من كره الشهرة والمعرفة، ج1 ص144 رقم 537.
- (42) مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب النهي عن الحكرة، أبو داود، السنن، كتاب البيوع باب النهى عن الحكرة ج3 ص 728، ابن ماجة، السنن، في التجارات، باب النهى عن الحكرة، ج2 ص 728 رقم 2154.
 - (43) ابن ماجة، السنن، كتاب التجاريات باب النهي عن الحكرة، ج2 ص729، وأحمد، المسند، ج1 ص21.
 - (44) الحاكم ، المستدرك، دار المعرفة، بيروت، ج2 ص12 ، وأحمد، المسند، ج2 ص33.
- (45) الحاكم، المستدرك، ج2 ص12، وأحمد، المسند، ج2، ص351 وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ج4، ص348 و سابق، سيد، فقه السنة، مكتبة الخدمات الحديثة، جدة، ج3 ص 266.
- (46) ابن ماجة، السنن، في التجارات باب النهي عن الحكرة، ج2 ص 728، والدارمي، السنن، في البيوع باب النهي عن الاحتكار ج2 ص 248، والحاكم، المستدرك، ج2 ، ص12.
 - (47) البخاري، الصحيح، كتاب البيوع بابا النهي عن تلقى الركبان، ج4، ص 373.
 - (48) انظر: عوض، أحمد صفي الدين، أصول علم الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، ص81-88.
- (49) الترمذي، السنن، كتاب البيوع باب في التسعير رقم 1314 وقال حديث حسن صحيح وأبو داود كتاب البيوع باب في التسعير ج3 ص 731 رقم 3451.
 - (50) انظر: عوض، أحمد صفي الدين، أصول علم الاقتصاد الإسلامي، ص 91.
 - (51) ابن كثير ، التفسير ، دار الفكر ، بيروت ، ج2، ص133
 - (52) النسائي، السنن، كتاب الاستعادة، باب الاستعادة من القلة، ج4 ص451.
 - (53) أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة ج2 ص93 ، رقم 1555.
 - (54) انظر: ابن جزي، محمد بن أحمد الغزناطي، التسهيل في علوم التنزيل، ط4، دار الكتاب العربي، ج4، ص150.
 - (55) انظر: أحمد، المسند، ج4 ص 41، وانظر: البخاري، الصحيح، كتاب الاستسقاء، حديث رقم 1012.
 - (56) ابن ماجة، السنن، كتاب الفتن باب العقوبات، ج2، ص1334، حديث رقم 4022.
- (57) النسائي، السنن، الترغيب في إقامة الحد ج8 ص75 رقم 4904 ، وابن ماجة، السنن، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود، ج2 ص848، رقم 2539
 - (58) النسائي، السنن، كتاب السهو بابا التعوذ في دبر الصلاة، ج3 ص74 رقم 1347.
 - (59) ابن ماجة، السنن، كتاب الدعاء باب ما تعوذ منه رسول الله ﷺ، ج2 ص1263 رقم 3842
 - (60) مالك بن أنس، الموطأ ، كتاب الأقضية، باب القضاء في الضواري، دار إحياء التراث، بيروت، ج2 ص748، رقم 38.